المركز الجامعي ميلة
معهد الحقوق والعلوم السياسية
مستوى: ماستر 1 تخصص: قانون إداري.
إمتحان في مقياس: المناجمنت العمومي دورة عادية المدة: ساعة ونصف

اللقب:.....	الفوج:
الإسم:.....	العلامة:

الأسئلة (الإجابة على الورقة)

1. هناك صلة وثيقة بين المناجمنت العمومي وبقية العلوم الأخرى، حسب رأيك، وعلى ضوء ما درست ماهي العلاقة التي تربط بين المناجمنت العمومي والقانون الإداري؟ 3,5ن

القانون الإداري والمناجمنت العمومي يمكن اعتبارهما مكملين لبعضهما العض، إذ أن القانون الإداري هو المسؤول عن وضع الأنظمة والقواعد واللوائح التي تحكم وتنظم العمل الإداري في الإدارات العمومية، بينما المناجمنت العمومي هو ذلك الأسلوب الإداري الذي يعمل على تبني هذه القواعد واللوائح القانونية من أجل تجسيد وتطبيق استراتيجيات المناجمنت االعمومي دون أن يكون هناك أي تعارض مع أهداف السياسة العامة.

2. من خصائص الحاجات العامة التزايد المستمر والتجدد والتطور عبر الزمن، مما جعل المؤسسات العمومية تواجه عديد التحديات والصعوبات أثناء تقديمها للخدمات العمومية، وهذه التحديات نتج عنها ظهور الكثير من نقاط الضعف في الأساليب الإدارية التقليدية. على ضوء ما درست أذكر أهم نقاط الضعف التي تميز المناجمنت العمومي التقليدي؟ 4ن

- التعقيدات الإدارية
- التضخم في التوظيف وارتفاع تكلفة الاستغلال
- تبني أهداف وغايات خارجية
- غياب المردودية عن رأس المال
- انعدام المنافسة بين مختلف المؤسسات
- التعقيد والانغلاق
- الخضوع للسياسة
- البروقراطية

3. من بين أسباب قصور المناجمنت العمومي التقليدي غياب الكفاءة والفعالية في المؤسسة العمومية، على عكس ما هو موجود في المؤسسات الخاصة (الاقتصادية). على ضوء ما درست عرف كل من الكفاءة والفعالية، وهل يمكن القول أن كل مؤسسة فعالة تعتبر ذات كفاءة؟ 3,5ن

الفعالية هي مدى قدرة المؤسسة على تحقيق وتجسيد الأهداف المسطرة أو الوصول إلى النتائج المرجوة، بغض النظر عن التكلفة سواء كانت هذه التكلفة مالية أو غير مالية.

الفعالية هي القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة أو الوصول إلى النتائج المرجوة بأقل تكلفة ممكنة، أي مع مراعاة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة (موارد مالية وغير مالية).

لا يمكن القول أن كل مؤسسة فعالة تعتبر ذات كفاءة.

4. يعتبر الـــ(NPM) من التوجهات الحديثة التي تنتهجها المؤسسة العمومية من أجل التخلص من نقاط الضعف التي تواجهها حسب التوجه التقليدي، لكن هذا التوجه الحديث يفرض على المؤسسة العمومية أن

أقلب الصفحة

تواجه الكثير من التحديات والصعوبات التي قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى. أذكر أهم هذه التحديات التي قد تواجه المؤسسات العمومية أثناء سعيها لتطبيق الــ(NPM)؟ (4 نقاط)

- التكيف المستمر مع المتغيرات البيئية: من خلال رصد مختلف هذه التغيرات ومتابعتها (البيئة التكنولوجيا، الاجتماعية والثقافية....) ومحاولة التأقلم معها، بدل التمسك بالقواعد الثابتة والجمود.
- تحسيس الموظفين العموميين بالمسؤولية: لأن التحسيس بالمسؤولية يحفز الموظف العمومي، ويولد لديه الشعور بالانتماء للمنظمة التي يعمل لديها مع ممارسة العمل على أساس قيادي تحفيزي، وليس على أساس استغلال المنصب.
- السعي نحو تحقيق الفعالية والكفاءة: من خلال العمل على تحقيق الأهداف المسطرة على جميع المستويات التنظيمية، كما يجب أن تعمل الإدارة على الاقتصاد في الموارد والعمل على استغلالها استغلال أمثل من أجل تدنية التكلفة قدر الإمكان.
- التقرب من المواطن : وهذا من أجل استجابة أفضل لمتطلباته واحتياجاته، كما يجب إشراكه في عملية إدارة المنظمات أو المؤسسات العمومية.

5.من أجل العمل على تجسيد مفهوم الـ(NPM) في مختلف الهيئات العمومية ظهرت عديد النماذج والنظريات التي تساعد على تبني هذا التوجه، من أبرزها ما يعرف **بالحكم الراشد.** بعد تقديمك لتعريف دقيق لهذا الأخير، كيف يمكن للحكم الراشد أن يساعد على تبني مفهوم الــ(NPM) في المؤسسات العمومية؟ (5ن)

التعريف الدقيق للحكم الراشد: يمكن تعريفه على أنه المنهج أو الآلية التي بموجبها تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل على تحقيق المصلحة العامة في إطار الشفافية. والحكم الراشد يقوم على أربع مبادئ أساسية هي: المسائلة، الشفافية، الكفاءة والفعالية، الرؤية الإسترتيجية.

إن الملاحظ لمبادئ الحكم الرشد في محتواها ومضمونها يجد أنها تتقارب أو تتوافق إلى حد كبير مع محتوى ومضمون وخصائص المناجمنت العمومي الجديد (NPM) وبالتالي يمكن القول أن الحكم الراشد يمكن أن يساعد على تبني مفهوم المناجمنت العمومي الجديد من خلال النقاط التالية:

ضرورة المحاكمة والمسائلة: هذا المبدأ يمثل أحد أهم دعائم الحكم الراشد والـ(NPM) معا، فالمسائلة تعتبر من أهم متطلبات تحسين الأداء، فالمؤسسات العمومية يجب أن تكون واعية بضرورة إثبات أن ما تقوم به من أعمال وما تتخذه من قرارات يتطابق وأهداف محددة مسبقا من خلال التقارير الدورية التي يجب أن تقدمها.

الشفافية: إن تطبيق الحكم الراشد في المؤسسات العمومية يتطلب أن تكون أعمال وقرارات المؤسسات العمومية شفافة بدرجة يمكن مراجعتها والإطلاع عليها من قبل مختلف الهيئات العمومية الأخرى كالرقابية مثلا، أو المواطن ومختلف الهيئات الخاصة، وهو ما يدعم مبدأ تحسين العلاقة بين المؤسسات العمومية والمواطنين أو المرتفقين، وهذا في إطار تقريب الإدارة من المواطن.

الكفاءة والفعالية: على المؤسسات العمومية الاهتمام بجودة الخدمة المقدمة للمواطن أو الزبون (يجب معاملة المواطن كزبون) دون أن تختلف هذه الخدمات في مضمونها وأهدافها عن أهداف القائمين على القطاع العمومي، فالفعالية هي تحقيق جودة الخدمة كهدف مسطر وهذا سيؤدي بالضرورة إلى رضى المواطن، والكفاءة هي تدنية التكلفة أو الاستغلال الأحسن للموارد وبالتالي تحقيق أهداف القائمين على الخدمة العمومية.

الرؤية الاستراتيجية: أو الاستشراف والتخطيط طويل المدى، حيث لا يمكن للمؤسسة أن تحقق الأداء المطلوب دون أن ترسم خططها وتحاول استباق الأحداث من حيث النقائص التي قد تكتنف مستوى تقديم الخدمة للزبون، فالمناجمنت هو التنبؤ بالمشاكل ومحاولة تفاديها، وليس الخوض فيها والبحث عن حلول لها.